



# المستشار بمكتب أمين عام «التخطيط» أكد إطلاق «كرسي الكويت» في «منتدى الاقتصاد المعرفي» الحشاش لـ «الأنباء»: كل اقتصادات العالم تتحدث لغة المعرفة والابتكار ومن لا يجيدها يفرد خارج السرب

بشرى شعبان

قبل 10 سنوات دخل مفهوم الاقتصاد المعرفي إلى الكويت وفي عام 2016 نظمت الأمانة العامة للتخطيط والتنمية منتدى الاقتصاد المعرفي الأول والذي أصدر العديد من التوصيات دخلت معظمها حيز التنفيذ والآخر سيتم الإعلان عنه خلال النسخة الثانية للمنتدى الذي ستعقد أعماله بين 7 و8 فبراير بمركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي بعنوان «الحكومات المعرفية أفضل ممارسة». «الأنباء» التقت رئيس منتدى الاقتصاد المعرفي المستشار في مكتب الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية خالد الحشاش، الذي أكد أن كل اقتصادات العالم تتحدث لغة المعرفة والابتكار، مشدداً على أن الدولة التي لا تجيد هذه اللغة فإنها تفرد خارج السرب. كما تحدث الحشاش خلال اللقاء النسخة الثانية من المنتدى، وما تتضمنه من ورش عمل وجلسات، لافتاً إلى دور الاقتصاد المعرفي الأساسي في تحويل الأفكار التي تأتي من مراكز البحث إلى سلع وخدمات، مؤكداً أنه أحد الموارد الحقيقية ومصدر رئيسي للدخل في العديد من دول العالم. في السطور التالية مزيد من التفاصيل:

□ الاقتصاد المعرفي أساسي في تحويل الأفكار إلى سلع وخدمات □ الكويت تعتمد تكوين قدرة ذاتية على خلق «اقتصاد معرفي»

بداية، متى وصل مفهوم الاقتصاد المعرفي إلى الكويت؟  
● قبل 10 سنوات وصل الاقتصاد المعرفي إلى الكويت، ويركز مفهوم هذا الاقتصاد على أهمية النظر إلى المعرفة على أنها سلعة قائمة بذاتها وثروة وطنية يجب الاستثمار فيها ومن خلالها تنوع موارد وبداخل الدولة واقتصادات الدول. وفي حال عدنا إلى الوراء قليلاً لتحدث عن الاقتصاد الزراعي على سبيل المثال نجد أن العنصر الأساسي لعملية الإنتاج هي الأرض التي تقوم بزراعتها ومن ثم تبني عليها الصناعات بناء على الأرض الزراعية وبعدها تأتي إلى الاقتصاد الصناعي الذي يعتمد على إقامة المصانع واليد العاملة التي تبني عليها السلع والخدمات. وبالنسبة للاقتصاد المعرفي فهو يعتبر تحويل الفكر الأساسي لكيفية تحويل الأفكار التي تأتي من مراكز البحث والتطوير والجامعات وتحويلها ضمن سلسلة من الخطوات إلى سلعة أو خدمة تضاف وتكون لها قيمة مضافة على الاقتصاد البلد ولها تأثير مباشر على الناتج القومي المحلي للدولة ولكي نصل إلى هذه المرحلة نحتاج إلى مجموعة من إعادة البناء المؤسسي إلى الحكومات بأن يكون هناك دور كبير للجامعات ومراكز البحث والعلوم التطوير في قيادة الاقتصاد وأن تكون هي العنصر المغذي لهذه المعرفة ولل سوق الاقتصادي في الدولة. وهناك في الطرف الآخر ملق لهذه المعرفة يقوم بتحويل هذه الأفكار وبراءة الاختراع إلى سلع وخدمات تقوم عليها الصناعات وكل اقتصادات العلم وفي مجال الاقتصاد المعرفي، الجامعات ومراكز البحث العلمي دور أساسي لنهضة هذا الاقتصاد وقبامه بالتعاون مع القطاع الخاص.

## التشريعات أهم مقومات مراكز البحث العلمي إضافة إلى تعاونها مع القطاع الخاص

## دور الحكومة في الاقتصاد المعرفي يتحول من التشغيل والملكية إلى تمكين وتعزيز دعم «الخاص»

## اقتصاد المعرفة أحد الموارد الحقيقية ومصدر رئيسي للدخل القومي على مستوى العالم

## أصحاب المشروعات الصغيرة يطلعون في المنتدى على التجارب العالمية

## معرض مصاحب لجذب المستثمرين



خالد الحشاش والزميله بشرى شعبان (احمد علي)

ما، أما عربياً وخليجياً، فالجميع يسير على قدم وساق في قضية توجه الحكومات إلى الاقتصاد المعرفي. وتنبع مقومات الاقتصاد المعرفي من المعرفة التي تحتاج إلى أفراد، وهذه الأفراد لها قيمة علمية وتمتلك القدرة على إنتاج المعرفة التي تحتاج إلى مؤسسات البحث العلمي وعندما تتوسع دائرة البحث العلمي تكون الجامعات. وتتوسع الدائرة أي تكون هناك اقتصاد القطاع الخاص، وبالتالي لا بد أن يكون لدينا مراكز بحث علمي والتي تعتبر هي بيت المعرفة والابتكار، ومن ثم الموازنة بين مراكز البحث العلمي والجامعات لتحويل براءات الاختراع ولتجد شركاء من القطاع الخاص لتحويل براءات الاختراع إلى سلع وإلى خدمات. وأعتقد أن «التشريعات» أهم مقومات مراكز البحث العلمي، بالإضافة إلى تعاونها مع القطاع الخاص، فالتشريعات هي التي تنظم هذه العلاقة، بالإضافة إلى وجود أسواق معرفية، يبدأ العمل بها الآن في الكويت من خلال التعاون مع وزارة التجارة بالإضافة إلى الأبحاث التي تسمى «الاستشارات المعرفية»، حيث يوجد تعاون مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لهذا التحول كون الاقتصاد المعرفي يستهدف

وفي برامج البحث والتطوير استثمروا في برامج البحث والتكنولوجيا ومكانة القطاع الخاص من الشراكة مع مراكز البحث والجامعات والأن هم في مرحلة قطف الثمار فيما قاموا به قبل ما يزيد على 20 سنة وهذه الدول الاسكندنافية على رأس قائمة الدول في الاقتصاد المعرفي، كذلك سنغافورة وكوريا وماليزيا وتأتي أميركا وغيرها بعد هذه الدول في ترتيب مؤشر الاقتصاد المعرفي.

هل هناك توجه إلى اقتصاد معرفي محلي يقوم على أفكار محلية غير مستوردة؟

● عندما نتحدث عن الاقتصاد المعرفي لا نتحدث عن نطاق جغرافي محدد، فأميركا بكل قوتها في النمو التكنولوجي، أغلب مفكرها من آسيا، وأغلب مفكري أوروبا من آسيا وكذلك في أغلب مفكري آسيا جاءوا من أوروبا. فالعلاقة لا يمكن أن تحد بجنسية أو في موطن. وأصل الاقتصاد المعرفي أن يكون هناك نوع من الشراكة والنقل وتبادل ما بين الدول هذه المعرفة والتكنولوجيا وكوينا في المنطقة من الدول المستهلكة للمعرفة لا يمكن أن نعتمد في المرحلة الأولى أن تكون لدينا قدرة ذاتية على خلق اقتصاد معرفي من خلال قدرتنا، بل يجب أن يكون لدينا شرك عالمي وشركاء عالمياً ليوطنوا هذه التكنولوجيا العالمية في الكويت ويمكننا الشباب والكوادر المحلية ليكونوا قادرين على قيادة المرحلة الثانية من الاقتصاد المعرفي من غير شركاء عالمياً لا يمكن أن يقوم الاقتصاد المعرفي بمفهومه العالمي.

هل هناك تنسيق مع الجهات الاقتصادية المختلفة في الكويت لتنميتها مع هذا التحول؟

● بالطبع نعم، يوجد تنسيق لجهود الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لتمكين القطاع الخاص، وهي جهود قائمة من عدة سنوات تضع الدراسات والاقتصادات وتنسج الجهات الحكومية الأخرى بأن تكون هناك علاقة وطيدة مع القطاع الخاص لقيادة هذا النمو الاقتصادي في الكويت وتحقيق التنمية وهذا توجه الدولة بشكل عام من خلال برنامج عمل الحكومة وخطة التنمية ورؤية الكويت 2035 بأن دعوة القطاع الخاص ليكون هو المشغل الرئيسي لكل الأنشطة الاقتصادية بالدولة وهذه جهود وزارة الشؤون الاقتصادية والأمانة العامة بأن يكون هناك الكثير من برامج التعاون مع المؤسسات المعنية بالاقتصاد في غرفة التجارة والصناعة وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة التي تحفز وتشجع هذا النوع من التنمية وتوجه دور القطاع الخاص في الأنشطة الحكومية الموجودة وهذا الأمر يعتبر جزءاً من سياسة الدولة بشكل عام، بحيث يتم تمكين القطاع الخاص من مشاريع الدولة وقيادتها خلال مراحل القادمة وأن يكون دور الدولة هو دوراً معززاً ومسهلاً وميسراً وممكناً للقطاع الخاص.

ما المؤشرات التي أوجدها الحكومة لدعم التحول إلى تمكين القطاع الخاص؟

● هناك مؤشر إيجابي يتمثل في إيجاد 4 كيانات أساسية وهي أولاً: صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي ينظم العلاقة بين المشروعات الصغيرة والعلاقة بين المبادرين والشباب من خلال العمل في المؤسسات التجارية وبالتالي تحويل مبادراتهم إلى صناعات في الكويت. وثانياً: برنامج تخصيص

وهو تخصيص جزئي حسب مريثات الدولة وهذه ركيزة أساسية من حلقات تمكين القطاع الخاص من الاستثمار ومن ثم نقل المعرفة وتوطينها في الكويت.

ثالثاً: تشجيع المستثمر الاجنبي من خلال الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار المباشر والتي تعتبر نافذة الكويت على العالم الاستثماري تقوم بجلب المستثمرين الأجانب إلى الكويت وقد نجحت إلى حد كبير في استقطاب كثير من الشركات الكبرى موجودة بالكويت وهناك اعداد قادمة بشكل أكثر وتعمل ان تكون الكويت بيئة جاذبة لمستثمرين عبر تقديم تسهيلات من الدولة للمستثمر الاجنبي. والرابع: «هيئة» الشركة»، فهي احد أنواع تمكين القطاع الخاص من الاستثمار في مشروعات الدولة هذه الكيانات الـ 4 التي قامت الدولة بإنشائها دليل واضح ومؤشر على تمكين القطاع الخاص لتملك زمام قيادة الأنشطة الاقتصادية ويكون دور الدولة هو المنظم ما بين الجهات الأربع وهذا مدخل إلى الاقتصاد المعرفي وهي النوافذ بالنسبة للكويت لتحويل إلى الاقتصاد المعرفي والصناعات القائمة على المعرفة والابتكار.

ما علاقة الاقتصاد المعرفي بتنوع مصادر الدخل؟

● برنامج الاقتصاد المعرفي تم إدراجه ضمن ركيزة الاقتصاد المتنوع المستدام ليكون إحدى الركائز التي تعتمد عليها الدولة ضمن خطة التنمية لتنوع مصادر الدخل، وتم وضع آلية كفيّة لقيادة النظر إلى الاقتصاد المعرفي بأنه احد الموارد الحقيقية ومصدر رئيسي من مصادر دخل الدول والصناعات كما هو معمول به عالمياً، والضميمة ليست مجرد ذكر برنامج ضمن خطة التنمية بقدر ما هي إجراءات وخطوات متلاحقة تقوم فيها الأمانة العامة بالتعاون مع الجهات المعنية بالتحول في البرنامج التي من شأنها الاستفادة منه على مستوى المنظور القريب والمتوسط ضمن خطة التنمية.

ما أهداف تنظيم منتدى الكويت الدولي الثاني للاقتصاد المعرفي؟  
● منتدى الاقتصاد المعرفي هو منتدى يحظى برعاية سامية من صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وهو في نسخته الثانية، حيث تم تنظيم أول منتدى خلال العام 2016 بعنوان «تأثير الاقتصاد المعرفي في 2018 بعنوان «الحكومات في 2018» في معرفية أفضل ممارسة والدروس المستفادة»، حيث سيتم التركيز على الجوانب التطبيقية العملية، وأغلب الجهات المشاركة من الشركات العالمية التي قمنا باستقطابها لمشاركتنا في هذا المنتدى ومتحدثين لعرض الخطى والأفكار التي يقومون فيها على مستوى العالم. وسيعقد المنتدى أعماله بين الفترة من 7 إلى 8 فبراير المقبل، بمركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي، وهناك الكثير من الأهداف المأمولة من هذا المنتدى منها: زيادة الوعي المؤسسي والمجتمعي حول دور المعرفة في الصناعات، تقويم اقتصاديات الدول ودور مؤسسات الأبحاث العلمية والجامعات بقيادة اقتصاديات الدول، دور القطاع الخاص بتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول، وتقام جلسات المنتدى على مدة يومين يركز على كثير من الجوانب التطبيقية.

## 6 ورش عمل و 9 جلسات في يومين

لدى حديثه عن الشركات في المنتدى مع شركات القطاع الخاص العالمية، قال إن هذه الشركات ترجمت عبر 6 ورش عمل و9 جلسات خلال يومين. اليوم الأول للجلسة الرئيسية تتكلم عن مستقبل الحكومات في القرن 21 وكان المتحدثون على مستوى عال من الحضور وزراء من داخل الكويت وخارجها، والجلسة الثانية عن موضوع الثورة الرقمية ورؤية الحكومات وهذه الجلسة بمشاركة القطاع الخاص والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والبنك الدولي حول رؤيتهم في كيفية إعداد الخطة التنموية من منظور الثورة الرقمية والصناعات الرقمية ليكون أكثر انمجا مع التوجه العالمي وفي هذه الجلسة ستكون هناك نافذة للتعرف على كيفية توسيع دائرة خطة التنمية لتكون لها جوانب كثيرة تتعلق بالصناعات والخدمات الرقمية. أما الجلسة الثالثة، فهي جلسة عرض مرئي لشركتين من كبرى شركات العالم وهي الـ «IBM» و«مايكروسوفت» لاستعراض ما يسمى «الانترنت الأشياء» التي تعتبر تقنية هي قلب الثورة الصناعية الرابعة التي تركز على مجموعة من التقنيات منها الانترنت الحكومي، وستتعلق إلى الانترنت الحكومي في هذه الجلسة سواء في القطاع التعليمي والصحي والأمني وقطاع التكنولوجيا في الكويت ومشاركة الشركات الكبرى ستعرف الجهات الحكومية والقطاع الخاص أيضاً في النسخة المطورة من الانترنت.

أما اليوم الثاني، افتتاحية الجلسة ستكون فيما يسمى البيانات الضخمة التي تعتبر من التقنيات الجديدة المعاصرة التي تركز على كيفية بناء اتخاذ القرار من قبل مخدتي القرار بشكل صحيح بناء على هذه التقنية. وأثر البيانات الضخمة على النمو الاقتصادي الشركات المشاركة جنرال إلكتريك وشركة «بوينغ» ذات الدور الكبير في «البيع ذاته» ويشارك فيه مؤسسة التقدم العلمي والهيئة العامة للمعلومات المدنية التي تعمل على مشروع قومي يتعلق بالبيانات الضخمة وهذا الأمر ستم مناقشته.

وأيضاً ستكون هناك جلسة حول الطابعة ثلاثية الأبعاد وهذه لها صدى كبير في المؤسسات الحكومية على مستوى العالم لاسيما في المجالات الصحية، ومنها الأطراف الاصطناعية والعمليات التجميلية، وكذلك نظام الإشعاع في المجالات الطبية المستخدمة في العالم. وفيما يتعلق بالجانب التعليمي والأمور الهندسية، تقدم من قبل شركة جنرال إلكتريك، جلسة خاصة بالخدمات الحكومية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وهي توجه حكومات دول العالم.



## توصيات باستخدام التقنيات العالمية بالأنشطة الحكومية

ردا على سؤال عن مدى تنفيذ توصيات النسخة الأولى والمأمول من النسخة الثانية من التوصيات، قال المستشار الحشاش: أبرز توصيات المنتدى الأول ركزت على جوانب أهمية زيادة البحث العلمي والدراسات العلمية، وبالتالي كانت مبادرة تم تنفيذها عام 2017 وأيضاً دراسة حاجة سوق العمل بالكويت ضمن الرؤية المرتبطة بالوظائف خلال السنوات الخمس المقبلة وتم تنفيذ الدراسة على 24 جهة حكومية وفي القطاع الخاص بالكويت والأن بصدد كتابة تقرير عنها واستعرض النتائج لهذه الدراسة. وأضاف: كذلك كان هناك من توصيات 2016 أن يكون لدينا نشاط يكون نافذة على الاقتصاد المعرفي وقد تم من خلال التعاون مع الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغرفة التجارة والوظائف قاموا بإضافة هذا النشاط وسيتم الإعلان عنه رسمياً خلال الفترة المقبلة، لافتاً إلى كرسي الكويت المعرفي الذي سيتم الحديث عن نتائجه خلال المنتدى. أما عن المنتدى الثاني، فقال: ستكون التوصيات تطبيقية باستخدام الصناعات والتقنيات العالمية ضمن الأنشطة الحكومية.

وماذا عن دور الحكومة؟ وما تأثير الاقتصاد المعرفي على الكويت؟  
● دور الحكومة هو الا ينظر للاقتصاد المعرفي على أنه خيار، بل أصبح ضرورة، يجب أن تتجه جميع الدول إلى الاقتصاد المعرفي حتى لا تكون في ذيل القائمة، وأن تلتصق مع اقتصاد العالم، لأن جميع اقتصادات العالم تتحدث لغة واحدة هي لغة المعرفة والابتكار، والدولة التي لا تجيد هذه اللغة ستكون خارج السرب وغريبة عن الأسواق الاقتصادية العالمية. ومن الممكن تتبع ذلك من خلال التقارير الدولية مثل تقرير الـ «FDA» الاستثمار المباشر، نجد أن أغلب هذه الشركات العالمية التي تقوم بالاستثمار في الدول هي المصدر الرئيسي لتزود المعارف والابتكارات في الدول التي تبحث عن أفضل البيئات التنموية لها لتوطين هذه المعارف والابتكارات. وآخر التقارير تشير إلى أن 74% من استثمارات الـ «FDA» توجد في آسيا، وذلك رغم فقر كثير من الدول الآسيوية وإمكانيتها البسيطة، لكنها تمكلك التكوين الخاص بالاقتصاد المعرفي من خلال التعاون بين القطاع الخاص والجامعات ومراكز الأبحاث العلمية، وبإني المستثمر العالمي الاجنبي ليبنى هذا التكوين وتقوم عليه الصناعات. ونحن في الكويت قد بدأنا خلال السنوات العشر الماضية من خلال البحث العلمي والجانب الأكاديمي والنظري، بالإضافة إلى حاجات الأسواق إلى التحضير لمرحلة جديدة من مراحل الاقتصاد المعرفي.

أين الكويت من المستوى العالمي للتحول إلى الاقتصاد المعرفي؟  
● عالمياً، الكويت متأخرة نوعاً